الدكتور شلومو سفيرسكي
إيتي كونور-أتياس
بربرة سفيرسكي

مركز أدفا: قراءة في ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٤

عامان من سياسة التدمير الاقتصادي - والبقية تأتي

في أيلول ٢٠٠١، وبعد حوالي السنة من اندلاع الانتفاضة، ونحونصف السنة من تشكيل حكومة شارون الأولى، اتخذت حكومة إسرائيل سلسلة خطوات اقتصادية ما زالت متواصلة، مست بشكل خطير بأنظمة الأجور والتشغيل والضمان التقاعدي والأمن الاجتماعي والحماية القانونية للعمال والمستخدمين وأجهزة خدمات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، ومكانة المؤسسات المدنية مثل اتحادات العمال، ومكانة المؤسسة الأساسية للديمقراطية البرلمانية وهي الكنيست.

وجاءت الخطوات سريعة ومتتابعة، بداية في عهد حكومة شارون الأولى، عندما كان سلفان شالوم وزيراً للمالية، وبعد ذلك في ظل حكومة شارون الثانية التي شغل فيها بنيامين نتنياهو وزارة المالية حيث جرت تقليصات في أيلول العام ٢٠٠١، وتقليصات إضافية في كانون الأول من العام ذاته ٢٠٠١ ، و«السور الواقي» الاقتصادي من شهر حزيران العام ٢٠٠٢ ، وتقليصات ميزانية العام ٢٠٠٣ ، وخطة إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي ـ المرحلة الأولى في شهر حزيران العام ٢٠٠٣، وخطة إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي المرحلة الثانية، في شهر أيلول من العام ٢٠٠٣.

الخطوات الاقتصادية التي أتبعت شكلت على ما يبدو رداً على انخفاض دخل الدولة من الضرائب نتيجة لانكماش النشاطات الاقتصادية. ويعود الانكماش الاقتصادي إلى عنصرين أساسيين هما: الانتفاضة والركود في الاقتصاد العالمي (ومن ضمن ذلك انهيار فرع الصناعات التكنولوجية الدقيقة «هايتك»)، ومع مرور الوقت تحولت الانتفاضة إلى عامل حاسم في الركود الاقتصادي، وفي حين أخذت بعض أجزاء العالم الأخرى تعود مجدداً إلى النمو والانتعاش، راحت إسرائيل تغرق أكثر فأكثر في حالة الركود.

لكن جزءاً كبيراً من الخطوات الاقتصادية لم يأت كنتيجة

* مركز ابحاث للشؤون الاقتصادية والاجتماعية – تل ابيب.

مباشرة للركود الاقتصادي والحاجة إلى تقليص نفقات الحكومة، وإنما عبّر عن نظام اجتماعي- اقتصادي يميني ليبرالي جديد، يتطلع إلى إضعاف وتقليص مكانة الدولة في المجتمع والاقتصاد، ومنح أصحاب رؤوس الأموال مكانة سياسية واجتماعية رفيعة، وفي المقابل إضعاف نقابات العمال وخفض تكلفة تشغيل العمال والمستخدمين وإضعاف أجهزة الدعم العام التي تلزم المجموع تجاه الفرد. وبحجة أن «الخزينة خاوية» تحدث في إسرائيل منذ سنتين «ثورة اجتماعية» يمينية تقوض النظم البنيوية والدستورية السائدة منذ سنوات طويلة.

كذلك فإن ذريعة «الخزينة الخاوية» لا يمكن لها أن تبرر طريقة مواجهة الحكومة للانتفاضة والعمليات المخيفة التي حدثت. ما جرى لم يكن سياسة «الدفاع عن البيت»، بل هي طريقة لإعادة السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإضعاف السلطة الفلسطينية وتعزيز كل المستوطنات وتوسيعها، وقد جرى كل ذلك بدون وجود أفق سياسي واضح. ورغم «الخزينة الخاوية» فقد ضاعفت الحكومة ميزانية الامن ووظفت جيشاً كبيراً في حماية المستوطنات، كما أنها تستثمر الآن أكثر مما هو مخطط في بناء الجدار الفاصل والذي إرتفعت تكاليفه كثيراً في ضوء كون مساره يقتطع أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية. وعلى أية حال فإن، الخطوات المذكورة لم تسهم في تهدئة الصراع والمواجهه وإحلال الهدوء السياسي المطلوب لإعادة الاستقرار الاقتصادي.

لقد أفضت سياسة الحكومة في العامين الماضيين إلى نتائج وخيمة تمثلت في انكماش وتراجع النشاطات الاقتصادية والمس بشكل خطير بشرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي. وأدخلت السياسة الخارجية والداخلية إسرائيل في أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة. وستؤدي خطوات الحكومة المذكورة إلى تدمير الطبقة الوسطى وتوسيع دائرة الفقراء وانتقال قسم كبير من الثروة الجماعية إلى أيدي فئة قليلة من المجتمع، وإضعاف قدرة الدولة في المحافظة على درجة معقولة من التوازن الطبقي.

الأضرار التي تعرض لها جمهور العمال والعاملات :

سعت «الخطط الاقتصادية الست» التي طرحت خلال العامين الماضيين استناداً لأيديولوجية يمينية، إلى تخفيض تكاليف العمل في إسرائيل وبالتالي إلى إضعاف نقابات العمال. والاضرار التي حدثت في العامين الماضيين مست معظم مجالات العمل مثل:

التشغيل: أدت التقليصات المتتالية إلى المس بأحد مصادر التشغيل الأساسية في إسرائيل، وهي مؤسسات وجهاز الدولة. ونتيجة لذلك، تعتبر النساء اللواتي يشكلن نحو ثلثي العاملين في جهاز الدولة- المتضررات الأساسيات. ولم يتضرر التشغيل نتيجة التقليصات المباشرة في الميزانية فقط، وإنما أيضاً نتيجة لخصخصة الشركات والخدمات الحكومية، ونتيجة لإلغاء وحدات حكومية أو دمجها ببعض.

وتضمن اقتراح ميزانية العام ٢٠٠٤ تقليصات إضافية في القوى البشرية العاملة في جهاز الدولة، والمس بالشركات الحكومية التي توجد فيها لجان عمال قوية مثل: تحويل سلطة الموانئ إلى ثلاث شركات حكومية مستقلة، فصل وخصخصة مصافي تكرير النفط، تحويل سلطة البريد إلى شركة حكومية وفتح سوق البريد أمام المنافسة، خصخصة جزء من أعمال شركة مكوروت، وإغلاق دائرة الاشغال العامة وإقالة معظم عمالها.

شروط التشغيل: مست الخطط الاقتصادية المختلفة بشروط التشغيل في مرافق الاقتصاد. وينطوي مشروع موازنة الحكومة ٢٠٠٤ على أضرار أخرى بشروط التشغيل منها :

١. مشروع قانون التسويات، الذي يتضمن تأجيل تنفيذ القانون مدة ثلاثة أعوام أخرى، وينص على أن عمال شركات القوى العاملة يتمتعون بحقوق العمال الدائمين منذ اليوم الأول لتشغيلهم. وبعد نهاية تسعة شهور يعتبرون عمال المشغل من الناحية العملية. ويعتبر هذا التأجيل مساً خطيراً بالنساء اللواتي يشكلن ٦٥٪ تقريباً من مجموع العاملين بواسطة شركات القوى العاملة.

٢. ينص مشروع وزارة المالية على أن تشغيل المعلمات في المدارس الحكومية يتم من قبل السلطة المحلية وليس الحكومة. ومعلوم أن النساء يشكلن٨٠٪ من مجموع العاملين في حقل التعليم بالمدارس الأساسية و٦٤٪ من مجموع العاملين في حقل

تظاهرة مناوئة لـ «تقليصات نتنياهو»

التعليم بالمدارس الثانوية. وتطبيق هذا الاقتراح يعني زيادة شروط تشغيل المعلمات سوءاً وخلق فوارق بين المعلمات اللواتي يعملن في السلطات المحلية الغنية، وبين المعلمات العاملات في الضواحي (في نهاية الأمر لم يضف الاقتراح المذكور إلى قانون التسويات).

الأجور: مست «الخطط الاقتصادية» بأجور المستخدمين في إسرائيل. وتضررت أجور معظم العاملين في إسرائيل نتيجة تجميد أجرة الحد الأدنى والمماطلة في دفع علاوة غلاء المعيشة، وتقليص أجرة موظفي الدولة بنسبة يبلغ متوسطها ٤٪. وفي نفس الوقت حسن الإصلاح الضريبي كثيراً من معاش كبار موظفي الدولة الذين تبلغ نسبتهم عشر الموظفين. وكما هو معلوم، فإن عدداً قليلاً من النساء يشغلن مناصب عالية تضمن معاشات مرتفعة.

ويؤدي اقتراح ميزانية ٢٠٠٤ إلى إحداث ضرر آخر بالأجرة نتيجة خصخصة الشركات الحكومية. وتشير التجربة إلى أن كل شركة تم خصخصتها رفعت فيها أجرة المدراء وخفضت أجرة العمال. ومعروف أن عدداً قليلاً من النساء يشغلن مناصب إدارية رفيعة في القطاع التجاري.

التقاعد : في إطار «خطط انعاش الاقتصاد الإسرائيلي المرحلة الأولى» أممت الحكومة صناديق التقاعد وأبعدتها عن أية علاقة حقيقية مع إتحادات العمال، وازدادت شروط استثمار أموال صناديق التقاعد سوءاً. وبالإضافة إلى ذلك، اتبعت الحكومة نظاماً جديداً تستطيع الصناديق الجديدة بموجبه تغيير سقف التقاعد الشهري بما يتلاءم ووضعها التأميني، ما يفقد المتقاعدين والمتقاعدات القدرة على معرفة حجم التقاعد المتوقع لهم بوضوح.

وفي نفس الوقت، اتخذت الحكومة خطوات إيجابية هدفها إلغاء امتيازات موظفي الدولة بالحصول على تقاعد ممول من ميزانية الدولة، وتحويل موظفي الدولة الجدد إلى خطط تقاعد متراكمة.

ويشار أيضاً إلى أنه وخلافاً لما هو متبع في دول أوروبية مختلفة، فإن نظام التقاعد الإسرائيلي لا يشمل تغطية تقاعدية عن السنوات التي تترك فيها النساء مؤقتاً سوق العمل من أجل الاهتمام بأولادهن أو بأفراد العائلة الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حقيقة أخرى وهي أن أجور النساء أقل من أجور الرجال، مما ينعكس سلبا على تحويلاتهن لصناديق التقاعد. والنتيجة هي انخفاض قيمة التقاعد للنساء.

أخيراً فقد أشار مكتب كسلمن لتدقيق الحسابات إلى أن

الإصلاح في صناديق التقاعد الجديدة سيمس بشكل أساسي بالعمال من ذوي الأجور المنخفضة والذين تشكل النساء نسبة عالية جداً بينهم.

خلاصة القول فإن التغييرات في نظام التقاعد ستؤدي إلى تمتع ذوي الأجور العالية من التسهيلات الضريبية المحفوظة لأصحاب التأمين التقاعدي. وكما ذكر سابقا فإن عدد النساء اللواتي يتلقين أجوراً مرتفعة جداً قليل.

سن التقاعد: في إطار التغييرات في نظام التقاعد، اقترحت الحكومة تأجيل سن التقاعد، حيث دعت «خطة انعاش الاقتصاد الاسرائيلي» إلى رفع سن التقاعد للرجال من ٦٥ إلى ٦٧ وللنساء من سن ٦٠ إلى ٦٧، هذا التغيير يتطلب سن قانون جديد وهو مطروح اليوم على جدول أعمال الكنيست في إطار قانون التسويات.

صحيح أن رفع سن التقاعد هو خطوة اتبعت في دول أخرى. لكن معظم هذه الدول، طبقت ذلك بشكل تدريجي وخلال سنوات طويلة. غير أن وزارة المالية تراجعت عن نواياها الأولى قائلة أن تطبيق رفع سن التقاعد سيتم من خلال إضافة عام واحد كل عامين.

تأجيل رفع سن التقاعد للنساء هو خطوة معقولة، بحد ذاتها، لكن مثل هذه الخطوة يجب أن تكون مرفقة بخطوات هدفها تمكين النساء من لعب دور فاعل في سوق العمل على مدار السنوات. ووجد في إسرائيل اليوم ١٠٪ من النساء ممن هن فوق سن ٦٠ وموجودات في سوق العمل و ٥٪ من النساء فوق سن ٦٥. والتقاعد المسبق للنساء من سوق العمل يعود إلى عدة عناصر هي:الأول، التقاعد بالرغبة، وهي ظاهرة منتشرة في الأشغال التي تتآكل فيها الأجور مثل التعليم أو الأعمال في خطوط الانتاج. والثاني ،التقاعد نتيجة التسريح والإقالة في حالات إغلاق المصانع أو زيادة نجاعة المؤسسات على مختلف أنواعها، وإدخال تغييرات بنيوية.

اتحادات العمال: سعت الحكومة بشكل دائم إلى إضعاف الهستدروت ولجان العمال. ولعل الخطوة السلبية الأبرز هي الاقتراح الداعي إلى تغيير الأجور من خلال سن قوانين تتجاوز اتحادات العمال وتمس بحق أساسي لهم وهو إجراء مفاوضات حول أجورهم. هذا الاقتراح أسقط هذا العام بعد الاضراب الذي شل المرافق الاقتصادية.

الحماية القانونية: يعتبر قانون العمل الاسرائيلي من القوانين المتطورة في العالم. لكن طريقة تطبيقه ليست مرضية على الإطلاق. وكانت محكمة العمل القطرية من بين المؤسسات التي رفعت من مكانة قوانين العمل، إلا أن الحكومة قررت مؤخراً إلغاء المكانة الخاصة لهذه المحكمة وجعلها تابعة للجهاز القضائي العام. هذه الخطوة من شأنها أن تضعف الحماية القانونية المكفولة للعمال والمستخدمين، وهو أمر في منتهى الخطورة في ضوء حقيقة حصول ذلك في وقت تتبع فيه الحكومة سياسة منهاجية تهدف إلى إضعاف المستخدمين ومنظماتهم المهنية.

أضرار تلحق بالخدمات الاجتماعية :

تضمن مشروع ميزانية العام ٢٠٠٤ تقليصات كبيرة جداً في الخدمات الاجتماعية مثل: تقليص سلة الخدمات الصحية وتقليص ١٥٪ من الميزانية الأساسية لوزارات الصحة و التعليم و البناء والاسكان وتقليص ٧٪ من منحة المشاركة في أجرة الشقة.

ويؤدي اقتراح ميزانية ٢٠٠٤ إلى إحداث ضرر آخر بالأجرة نتيجة خصخصة الشركات الحكومية. وتشير التجربة إلى أن كل شركة تم خصخصتها رفعت فيها أجرة المدراء وخفضت أجرة العمال. ومعروف أن عدداً قليلاً من النساء يشغلن مناصب إدارية رفيعة في القطاع التجاري.

انعكاسات على النساء :

تستخدم النساء الخدمات الصحية أكثر من الرجال سواء بحكم عملية الولادة أو لكونهن يعمرن أكثر من الرجال أو لأسباب أخرى.

جاء تقليص ٧٪ من المساعدة في أجرة السكن بعد تقليص سابق بلغ ٤٪ للذين يحتاجون مساعدة في أجرة الشقة حيث شمل هذا التقليص ٥٠٪ ممن يتلقون مساعدات في أجرة الشقق. وتشير التقليصات المذكورة إلى تغير مكانة المساعدة في أجرة الشقق في إسرائيل: حيث أصبحت هذه المساعدات غير ذات أهمية، وعموماً فإن المتضرر الأساسي من هذه التقليصات هن النساء.

ويتضمن مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٤ أيضاً رفع أجرة السكن لساكني شقق القطاع العام. وهذه الخطوة من شأنها أن تبقي عائلات كثيرة من دون أموال لتلبية احتياجات المنزل من غذاء وتعليم وصحة وتعليم وما شابه ذلك، هذا علماً أن حوالي ١٨٪ من ساكني قطاع السكن العام هم من العائلات المكونة من معيل واحد، ومن بينهم حوالي ٣٧٪ يعيشون بمفردهم.ولا نملك معطيات حول تركيبة هؤلاء السكان، لكن يعتقد أن نسبة كبيرة منهم من النساء المسنات.

انعكاسات عامة :

يعتبر تطوير خدمات حكومية تمكن كل مواطن ومواطنة من التعليم وتلقي خدمات صحية ومساعدات في السكن وخدمات الرفاهية، أحد التطورات الإيجابية في القرن العشرين. وحتى بداية القرن العشرين، كانت تقدم هذه الخدمات في معظم مناطق العالم إلى أقلية قليلة من أبناء النخب وأصحاب الأراضي وكبار التجار. وخلال القرن العشرين أصبحت هذه الخدمات إشارة واضحة حول «الحياة العصرية» وإشارة تميز الدول الغنية عن الدول محدودة الموارد.

لقد جاءت جميع «الخطط الاقتصادية» التي وضعتها حكومة شارون الأولى والثانية، منذ أيلول ٢٠٠١، تحت ذريعة مفادها أنه «لاخيار» فهناك «أزمة مالية» و «عجز في الميزانيات وفي خزينة الدولة»...الخ. وادعت الحكومة أن «الخطط الاقتصادية الست» هي المخرج الوحيد من الأزمة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، عرضت الخطط الاقتصادية وكأنها تستطيع وحدها تغيير الوضع الاقتصادي

وتعتبر هذه الخدمات واحدة من مصادر الشرعية الاساسية لمؤسسة الدولة التي تقدم للعمال والموظفين والفلاحين، والذين لا يسمح لهم دخلهم بالتعليم أو بتلقي العلاج المنتظم أو السكن لهم ولأولادهم، وهم يتلقون هذه الخدمات نتيجة تدخل الدولة، التي تجبي الضرائب من السكان، بما في ذلك الاغنياء (بعضهم يدفع ضرائب عالية نتيجة ارتفاع دخلهم) وتقدمها على شكل خدمات تعليمية وصحية واجتماعية ومساعدات للسكن لكل المواطنين.

يسعى التيار السياسي الليبرالي الجديد الذي صعد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة وبريطانيا في بداية الثمانينيات، والذي تأثرت به دول أخرى من ضمنها إسرائيل، إلى تقليص دور الدولة والحد من التزاماتها تجاه المواطنين. ويعني تقليص دور الدولة بطبيعة الحال تقليص ميزانيتها وخفض الضرائب، الذي يستفيد منه بشكل أساسي الأغنياء فقط. بكلمات أخرى، فإن الليبراليين الجدد يسعون إلى الحد من قدرة الدولة على جباية الأموال من الأغنياء

في إسرائيل عبّر هذا الوضع عن نفسه في عزوف وامتناع وزارة المالية عن تمويل كامل الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك قلصت ميزانيات التعليم وأصبحت المدارس تجبي أموالاً من العائلات، ولم تزدد السلة الصحية وفق الحاجة، وأصبحت صناديق المرضى تجبي اموالاً من أعضائها خاصة من المرضى، أما قروض وزارة البناء والإسكان فقد أصبحت تقدم ضمن شروط أصعب مما كانت عليه في الماضي. وتحولت الأزواج الشابة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بفوائد عالية جداً.

ونتيجة لقدرة أصحاب الدخل العالي على دفع رسوم إضافية تطالب بها المدارس أو صناديق المرضى فإنهم سيتلقون خدمات تعليمية وصحية أفضل كثيراً، في حين يتلقى بقية الإسرائيليين خدمات الدولة الأساسية. إذاً، لا توجد هنا عودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل القرن العشرين، لكن هناك تراجعا عن الحلم العالمي الذي تجذر في القرن العشرين.

خلال العامين الأخيرين اتخذت التقليصات في الخدمات الاجتماعية أبعادا خطيرة جدا. ونتيجة لذلك نشأ في إسرائيل سور يفصل بين الأغنياء الذين يستطيعون تمويل شراء الخدمات العامة المتطورة لهم ولأولادهم، مقابل رسوم مالية إضافية، وبين ذوي الدخل المحدود الذين يتعين عليهم الاكتفاء بالحد الأدنى من الخدمات العامة التي تتناقص الميزانيات المخصصة لها بصورة مضطردة.

الأضرار التي تلحق بشبكة الضمان الاجتماعي :

أضرت الحكومة، وبموافقة الكنيست، في العامين الماضيين بصورة خطيرة بنظام الضمان الاجتماعي الذي يمنح مخصصات التأمين الوطني، وقد جاءت هذه الاضرار بعد حملة عامة شديدة ضد جمهور الفقراء في إسرائيل الذي اضطر إلى الاعتماد على هذه المخصصات بهدف استمرار الحياة بحدها الادنى. وأديرت هذه الحملة من قبل كبار وزراء الحكومة وموظفي وزارة المالية

الاقتصاد الجديد في إسرائيل: المواطن العادي هو الخاسر الأكبر

والأحزاب الممثلة للتوجهات الرأسمالية، وجهات إعلاميه واسعة. وصورت المخصصات على أنها أعباء متزايدة لا يمكن للدولة تحملها. أما الذين يتلقون هذه المخصصات فقد قيل عنهم إنهم غير منتجين ويعيشون على أكتاف «العاملين والذين يخدمون بالجيش». واتخذ الهجوم على متلقي المخصصات نبرة عنصرية اتجاه المتدينين اليهود (الحريديم) والعرب مواطني اسرائيل، وهما المجموعتان اللتان تعتبر نسبة الفقر فيهما عالية، وبالتالي فإنهما من أكثر الفئات تلقيا لمخصصات مؤسسة الضمان الاجتماعي. كذلك تعرضت الأمهات اللواتي يشكلن المعيل الوحيد في الأسرة لحملة إهانات شديدة.

وتركزت الحملة العامة المؤيدة لتقليص الخدمات الاجتماعية في مجالين أساسيين هما: مخصصات ضمان الدخل ومخصصات البطالة. وصوِّر هذان البندان على أنهما دفعات تمكن العاطلين عن العمل من العيش على حساب الخزينة العامة إلا أنه وتحت طائلة هذه المزاعم الكاذبة لحقت أضرار خطيرة جداً بكل مخصصات التأمين الوطني بما في ذلك مخصصات الشيخوخة ومخصصات الأولاد التي تستفيد منها جميع فئات السكان.

وفي الوقت الذي اعتادت فيه وزارة المالية على تصوير مخصصات التأمين الوطني كـ «مبالغ محوّلة» من الدولة فإن الحقيقة تتمثل في أن نظام مخصصات مؤسسة التأمين الوطني هو بالدرجة الأولى نظام ضمان تكافلي يمول بواسطة رسوم التأمين الوطني التي يدفعها العمال وأرباب العمل، الذين يمولون مخصصات الشيخوخة والأولاد والبطالة واصابات العمل والإعاقة الشاملة والضمان الاجتماعي والامومة. ورسوم التأمين الوطني التي يدفعها العاملون والعاملات وأرباب العمل شهريا تحول إلى مؤسسة التأمين الوطني التي تدفع بدورها مخصصات للسكان حسب التحديدات المنصوص عليها في القانون، ويشمل ذلك مخصصات ما بعد سن التقاعد، وفترات البطالة ومنح الولادة وما شابه، في حين أن المخصص الأساسي الذي تدفعه الدولة من خزينتها يقتصر على مخصص ضمان الدخل.

وتشكل النساء ما نسبته ٦٥٪ من مجموع متلقي مخصصات ضمان الدخل. ويمكن القول أن ارتفاع نسبتهن يعود إلى اهتمامهن بأولادهن وبأفراد العائلات المحتاجة من ذوي الدخل المحدود والذين يحتاجون لهذه المخصصات من أجل حياة أفضل.

وعليه، فان الغالبية العظمى ممن يتلقون مخصصات التأمين الوطني هم إما أشخاص يعملون، أو عملوا في السابق أو سيعملون في المستقبل، علماً أن معظم الأموال التي تمول بواسطتها المخصصات تأتي عن طريق الخصومات الشهرية من العمال وأرباب العمل وليس من خزينة الدولة. بكلمات أخرى، وتحت ستار أيديولوجي يقول «فليذهبوا للعمل» وبذريعة النقص في الميزانية (المشكلة التي لم تكن مخصصات التأمين الوطني

السبب الوحيد أو الأساسي في نشوئها) قامت الدولة بالتعدي بشكل فظ على صندوق أقيم بأموال العاملين وأرباب العمل بهدف تأمين للعمال والمستخدمين في حالات التقاعد أو البطالة أو المحنة.

نتيجة لذلك لحقت أضرار شديدة بكل مخصصات التأمين الوطني ولم تعد مخصصات ضمان الدخل تكفي لحد أدنى من الحياة، وعانت كل الميزانيات الأخرى من تقليصات مهمة. والأنكى من كل ذلك أن الحكومة قررت إحداث تآكل كبير ومتواصل بكل المخصصات عندما قررت عدم زيادتها حتى نهاية العام ٢٠٠٥ ، وأن الزيادة التي ستضاف من العام ٢٠٠٦ لن تضاف حسب متوسط الأجور بل ستتم وفق جدول أسعار المستهلك (الذي ارتفع في آخر عقدين قليلا مقارنةمع متوسط الأجور).

لقد نجحت شبكة الضمان الاجتماعي حتى الآن في الحد بدرجة كبيرة من الانعكاسات السلبية الناتجة عن عدم المساواة في الدخل والذي سجل في إسرائيل خلال العقدين الماضيين.

إن من شأن «الهجمة الحكومية» الجارية خلال العامين الأخيرين أن تفاقم الفقر والشعور بالعجز في صفوف فئات واسعة بالمجتمع الإسرائيلي وفي مقدمتها شريحة النساء اللواتي يشكلن المعيل الوحيد في الأسرة.

كما ويتعين على الحكومة التخلي عن وجهة النظر القائلة بأن عملية النمو يجب أن تقاد من قبل القطاع التجاري فقط، فهذا القطاع ليس كبيراً وقوياً كما هو الحال في الولايات المتحدة أو في عدد من بلدان أوروبا. علاوة على ذلك فإن النمو التجاري الذي سجل لفترة محدودة خلال السنوات الأخيرة انحصر في جزء محدود جداً من الاقتصاد الإسرائيلي، في حين ظلت قطاعات اقتصادية بأكملها على الهامش.

هناك خيار آخر...

لقد جاءت جميع «الخطط الاقتصادية» التي وضعتها حكومة شارون الأولى والثانية، منذ أيلول ٢٠٠١، تحت ذريعة مفادها أنه «لاخيار» فهناك «أزمة مالية» و «عجز في الميزانيات وفي خزينة الدولة»...الخ. وادعت الحكومة أن «الخطط الاقتصادية الست» هي المخرج الوحيد من الأزمة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، عرضت الخطط الاقتصادية وكأنها تستطيع وحدها تغيير الوضع الاقتصادي، وقدمت جميعها من قبل وزيري المالية سيلفان شالوم وبنيامين نتنياهو – وكأن المسؤولية عن التغيير وأدواته موجودة كلها في وزارة المالية ، وليست في الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء.

ولأن الأزمة الاقتصادية هي نتاج أزمة أوسع وأعمق، فإنه يجدر التعاطي معها من منظار أوسع، وعندئذٍ سيتضح أن حجة «لا خيار» ليست محلها.

الاعتراف بحدود للدولة ووضع حد للحرب:

من الصعب الافتراض أن الوضع الاقتصادي سيتغير بشكل ملموس ولفترة طويلة طالما ظل الصراع العنيف بين إسرائيل والفلسطينيين مستمراً، والذي يعتبر اليوم العامل الأساسي في الركود الاقتصادي المتواصل والانكماش القائم في النشاطات الاقتصادية. وطالما لا يوجد اتفاق سياسي بين الطرفين فإن فترات الهدوء النسبي ستنتهي وستعود الأزمة الاقتصادية إلى حالها.

في الصراع هناك طرفان، ومن الواضح أن على الطرفين تغيير طريقهما والتوصل إلى حل وتسوية ولا شك أن إسرائيل تعيق من جهتها إمكانية إنهاء النزاع، ذلك لأن الهدف العملي الذي وضعت تحقيقه نصب أعينها في خضم هذا الصراع، هو مواصلة السيطرة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإضعاف السلطة الفلسطينية، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز وتوسيع المستوطنات اليهودية في هذه المناطق.

هذا الهدف كفيل باستمرار الانتفاضة الفلسطينية واستمرار الصراع. واستمرار الصراع يعني استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي واستمرار انفاق موارد ضخمة على الأمن.

باستطاعة إسرائيل أن تساهم في وضع حد للنزاع من خلال اعترافها بالدولة الفلسطينية وبحدود معترف بها من قبل المجتمع الدولي ومن خلال تفكيك المستوطنات الموجودة في عمق الأراضي الفلسطينية.

ملاءمة ميزانية الأمن للوضع الجيو– سياسي الجديد:

يسر الكثيرون أن وضع إسرائيل الجيو– سياسي قد تحسن كثيرا بعد سيطرة الولايات المتحدة عسكرياً على العراق، وأن

إلى ذلك، تبنى المستوطنات بمستويات عالية بهدف جذب المستوطنين إليها. وتساهم الحكومة مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات البلدية وذلك لتحقيق نفس الهدف. وحسب تقديرات مركز أدفا فإن المستوطنات تحصل على مبلغ مليارد دولار إضافياً لتمويل الخدمات البلدية (أي أكثر من البلدات الموجودة داخل الخط الأخضر) ووفق تقديرات جريدة «هآرتس» فإن الميزانيات الإضافية التي خصصت للمستوطنات في كل المجالات بلغت ما يقارب ٢ر٥ مليارد شيكل في العام

هذا الأمر يمكن من تخفيض عدد أفراد الجيش الإسرائيلي وتقليص الميزانية العسكرية.

وزارة المالية تتفق مع هذا الرأي وتطالب بتقليص ميزانية الجيش الإسرائيلي. خلال النقاشات التي جرت مع مندوبي وزارة الدفاع، طالبت وزارة المالية تقليص ٢٠٪ من ميزانية وزارة الدفاع على مدار عامين، لكن وزارة الدفاع رفضت هذا الطلب بشدة(١)، وفي نهاية الأمر نجحت الوزارة في تجنيد رئيس الحكومة الذي طالب بتقليص نسب صغيرة جدا من ميزانية الأمن.

ويشار إلى أن ميزانية الأمن هي الميزانية الوحيدة التي ازدادت بصورة كبيرة في العامين الماضيين: وحسب تقرير المحاسب العام في وزارة المالية فإن ميزانية الأمن ازدادت من العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ (بما في ذلك ميزانية جهاز الأمن العام «الشاباك» والموساد)بقيمة ٣ مليارات شيكل حيث أصبحت ٤٧ر٩ مليارد شيكل بعد أن كانت ٤٤ر٨ مليارد شيكل، أي بزيادة نسبتها ٧٪ تقريبا.

وقف الانفاق الكبير على المستوطنات:

إن من شأن الاعتراف بحدود الدولة أن يضع حدّا للنفقات الكبيرة على المستوطنات – إقامتها وإسكانها وحراستها... الخ.

وتتطلب المستوطنات نفقات كبيرة جدا في إقامة التحصينات وشق شوارع الوصول إليها وحمايتها ووضع قوات عسكرية فيها لحمايتها نظرا لوجودها في قلب المناطق الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، تبنى المستوطنات بمستويات عالية بهدف جذب المستوطنين إليها. وتساهم الحكومة مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات البلدية وذلك لتحقيق نفس الهدف. وحسب تقديرات مركز أدفا فإن المستوطنات تحصل على مبلغ مليارد دولار إضافياً لتمويل الخدمات البلدية (أي أكثر من البلدات الموجودة داخل الخط الأخضر) ووفق تقديرات جريدة «هآرتس» فإن الميزانيات الإضافية التي خصصت للمستوطنات في كل المجالات بلغت ما يقارب ٢ر٥ مليارد شيكل في العام(٢).

وإذا نقلت المستوطنات إلى داخل إسرائيل و/أو اعترف بالبعض منها من قبل الطرفين في مكانها الحالي فلن تكون هناك حاجة لميزانيات حكومية كبيرة ويمكن توفير ملياردات الشواكل.

زيادة الضرائب على رؤوس الأموال ورفض تخفيض الضرائب على العمل:

تستطيع الحكومة العمل على تخفيف الأزمة التي تمر بها الميزانية إذا غيرت من طريقة تطبيق الإصلاح الضريبي الذي أقر في شهر تموز العام ٢٠٠٢ ، على الحكومة أن ترفع ضريبة رأس المال من ١٥٪ (حسب توصيات لجنة رابينوفيتش) إلى ٢٥٪ (حسب توصيات لجنة بن بسات)، كما ويتعين عليها في نفس الوقت أن تؤجل تطبيق خفض ضريبة الدخل إلى حين زوال الأزمة المالية في الميزانية، والأجدر بالحكومة تطبيق إصلاحات لا يستفيد منها كبار موظفي الدولة فقط، كما هو قائم اليوم، بل إدخال إصلاحات تتعلق بذوي الدخل المحدود بدل منحها لمتوسطي الأجر الذين يصل معاشهم إلى ٢٥ ألف شيكل في الشهر حيث سيضاف إلى معاشهم ٢٠٠٠ شيكل في الشهر.

ووجد خبراء اقتصاديون في بنك إسرائيل أن الإصلاح في

ضريبة الدخل سيكلف خزينة الدولة في العام ٢٠٠٤ أكثر من ٥٥ر٤ مليارد شيكل ونحو ٧ر٦ مليار شيكل العام ٢٠٠٥، وقرابة ثمانية مليارات شيكل العام ٢٠٠٦، وفي العامين التاليين نحو سبعة مليارات شيكل٣، وسيذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال لكبار الموظفين الذين يشكلون عشر موظفي الدولة.

ولا يعقل أن تعلن الحكومة أن الهدف من «الخطط الاقتصادية» هو تقليص الميزانيات بمليارات الشواكل (التي ستأخذ من القسم الأكبر من الجمهور)، وتقوم في نفس الوقت بتوزيع من ٥–٨ مليارات شيكل على كبار موظفي الدولة الذين يشكلون عشر القطاع العام.

مبادرة حكومية للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل:

يجب على حكومة إسرائيل استخدام الوسائل المتاحة لها مثل ميزانية الدولة والقدرة على إقراض الأموال والقدرة على التخطيط والمراقبة وغيرها، بهدف توجيه الاقتصاد نحو النمو وخلق فرص عمل جديدة.

كما ويتعين على الحكومة التخلي عن وجهة النظر القائلة بأن عملية النمو يجب أن تقاد من قبل القطاع التجاري فقط، فهذا القطاع ليس كبيراً وقوياً كما هو الحال في الولايات المتحدة أو في عدد من بلدان أوروبا. علاوة على ذلك فإن النمو التجاري الذي سجل لفترة محدودة خلال السنوات الأخيرة انحصر في جزء محدود جداً من الاقتصاد الإسرائيلي، في حين ظلت قطاعات اقتصادية بأكملها على الهامش.

نحو تبني أنماط عمل تستند إلى العقلانية وبُعد النظر والحوار والتشاور:

لقد سلكت الحكومة خلال العامين الأخيرين كما لو كانت هيئة تحركها أحداث خارجية دون قدرة على التفكير أو التوقف أو الاستعداد والعمل بطريقة عقلانية. وبدلا من أن تعبر خطواتها عن اتزان وتعقل وتخطيط بعيد النظر، بدت هذه الخطوات أشبه بمحاولة متسرعة وسعي أرعن نحو التمترس والمراوحة في المكان.

وبشكل عام، كانت «الخطط الاقتصادية» عبارة عن مجموعة من الخطوات الاقتصادية التي أعدت بتسرع وعشوائية وعرضت على الجمهور في صيغة إملاءات، من دون حوارات مسبقة مع الجهات والهيئات ذات الصلة، وهو ما ينطبق أيضاً على التقليصات في شبكة الضمان الاجتماعي والتي جرت دون التشاور مع مؤسسة التأمين الوطني، كما أن جزءاً من التقليصات في وزارة التربية والتعليم تمت من دون علم الوزارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات في الأجور تمت من دون التشاور مع الهستدروت ونفس الوضع ينطبق على مجال التقاعد.

ومست خطوات الحكومة بشكل خاص بجمهور النساء في إسرائيل. وعلى هذه الخلفية تبرز حقيقة أن الحكومة بشكل عام ووزارة المالية بشكل خاص لم تكن مستعدة للتشاور مع المنظمات والمؤسسات من ذوي الاختصاص والخبرة في كل ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بقطاعات معينة كما هو متبع في دول أخرى، وإن كانت حكومات مثل هذه الدول تقوم أيضاً بإجراء تغييرات بنيوية واتخاذ خطوات تثير خلافات واسعة، لكن الحديث يدور هناك عن خطوات نضجت خلال سنوات عديدة وبعد مشاورات متواصلة مع اتحادات العمال ومع الجهات الحكومية المختلفة ومع الخبراء. علاوة على ذلك فإن التغييرات التي تجري هناك تغييرات ثانوية وتدريجية، ولا تهدد مناعة واستقرار شبكة الأمن والضمان الاجتماعي.

وفي المقابل، فإن التغييرات التي تتم في إسرائيل تأخذ طابع «انتهاز الفرص» وطابع الإملاء الهادفين إلى تلبية حاجة الحكومة الفورية للأموال من دون أن تأخذ بالحسبان النتائج المدمرة وبعيدة المدى ووسط تجاهل قطاعات كبيرة من الجمهور.

هوامش

١. هآرتس، ١٠/٢٤/ ٢٠٠٣.

٢. هآرتس، ملحق خاص: ثمن المستوطنات، ٩/٢٦/ ٢٠٠٣.

٣. كوبي برويدا و عادي برندر «تأثير الخطة الاقتصادية على ميزانية الحكومة من العام ٢٠٠٣–٢٠٠٨، ص ٢٥. موقع «بنك إسرائيل» على شبكة الانترنت.